الأمم المتحدة

A/63/464

الجمعية العامة

Distr.: General
9 October 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البنود ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٤٠ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٧ و ٦٥ و ٧٠ و ١٠٧ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والاعتماد المتبادل

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

291008 291008 08-54540 (A)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
المحيطات وقانون البحار
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمده الاجتماع السنوي الثاني والثلاثون لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، المعقود في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، سأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في إطار البنود ١٥، و ١٦، و ١٩، و ٤٠، و ٤٤، و ٤٧، و ٤٨، و ٤٩، و ٥٠، و ٥١، و ٥٢، و ٥٣، و ٥٤، و ٥٧، و ٦٥، و ٧٠، و ١٠٧، و ١١٧، و ١١٨، و ١٢٠، و ١٢٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) جون و. **أشي**
السفير، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري الذي اعتمده الاجتماع السنوي الثاني والثلاثون لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، المعقود في نيويورك، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

اجتمع وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بمناسبة اجتماعهم السنوي الثاني والثلاثين. واستعرض الوزراء تطورات الاقتصاد العالمي والتحديات التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان النامية، واعتمدوا الإعلان التالي:

١ - بعد استعراض الحالة الاقتصادية العالمية، أعرب الوزراء عن تسليمهم بأنه بينما تحرز بعض البلدان النامية تقدما، لا تزال غالبية البلدان تواجه كثيرا من المشاكل العامة والمشتركة والتحديات الكبيرة. ويكابد المجتمع الدولي أزمات متعددة ومترابطة يؤجج بعضها بعضا، ويحركها إلى حد بعيد نظام اقتصادي دولي يفتقر إلى التوازن أيّما افتقار، من بينها أزمة غذائية عالمية، وأزمة مالية، وأزمة في الطاقة، وأزمة مناخية، وأزمة بيئية، فضلا عن حدوث أزمة ثقة في بعض المؤسسات الدولية.

٢ - وفي هذا الصدد، لاحظ الوزراء بقلق بالغ أن عدم التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال يمثل نقطة الضعف في خطة الأمم المتحدة للتنمية، وأكدوا أن تأمين التنفيذ الفعال والكامل للأهداف والالتزامات المتفق عليها يجب أن تكون له الصدارة على قائمة الأولويات. ويحث الوزراءُ الشركاءَ في التنمية على إثبات همة مماثلة في تنفيذ ما عليهم من التزامات سواء تعلق الأمر بالديون الخارجية أو المساعدة الإنمائية أو التمويل أو التجارة أو نقل التكنولوجيا أو غير ذلك من مجالات التعاون. وبناء على قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠، ينبغي للأمم المتحدة أن ترسي توافقا حكوميا دوليا في الآراء من أجل إنشاء آليات فعالة لاستعراض ومتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣ - وجدد الوزراء التأكيد على أن الجوع يشكل انتهاكا لكرامة الإنسان ودعوا إلى اتخاذ تدابير عاجلة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي من أجل القضاء عليه. كما أكدوا من جديد على حق كل فرد في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية بما يتفق مع الحق في الغذاء والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع، حتى يتمكن من النمو نموا كاملا ويتمتع بقدراته البدنية والعقلية.

٤ - وأكد الوزراء من جديد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محور أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية. وينبغي أن يظل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، الإطار الشامل للأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات المتفق عليها في كافة مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وشددوا كذلك على ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، على أساس الاعتراف بالقيادة الوطنية والملكية الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية.

٥ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الاتجاه نحو الانخفاض في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٦. ولاحظوا أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت بنسبة ٥ في المائة من حيث القيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٦ وبنسبة أكبر قدرها ٨,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٧، ولاحظوا أنه في حال استمرار الاتجاهات الحالية، فإن ذلك سيلحق ضررا بالغا بالبلدان النامية. وكرر الوزراء التأكيد على أهمية زيادة التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك ضرورة تحقيق الهدف الذي طال أمد انتظاره والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، ونسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٠.

٦ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى توفير المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها دعما مباشرا للميزانية وبدون أي شروط. وينبغي أن تستهدف تدابير الدعم الدولي أيضا تحسين نوعية المعونة الإنمائية، بما في ذلك تحقيق توازنها القطاعي، مع زيادة التركيز على بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوزراء إلى أن ما تعهدت به مجموعة الثمانية في اجتماعها المعقود في غلينيغلز من زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بما قدره ٢٥ بليون دولار إضافي سنويا بحلول عام ٢٠١٠ لم يتحقق بعد. وأوصوا بشدة بزيادات أكبر بكثير ومتواصلة في المساعدة الإنمائية الرسمية حتى تصل إلى الهدف المحدد في ٥٠ بليون دولار كزيادة بالقيمة الحقيقية التي كانت الهدف المحدد عام ٢٠٠٥ في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلينيغلز.

٨ - وكرر الوزراء تأكيد الحاجة الملحة لأن يعتمد المجتمع الدولي حلا فعالا وعادلا ودائما وموجها نحو التنمية لمشاكل مديونية البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وذلك بطرق منها الإلغاء الكامل للديون، من غير تمييز أو شروط، وزيادة التدفقات المالية التساهلية.

٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء فشل جولة الدوحة لمحادثات منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه، الأمر الذي قد يحول دون الانتهاء من المفاوضات هذا العام، واعتبروا ذلك الفشل انتكاسة خطيرة لجولة الدوحة، ودعوا البلدان المتقدمة النمو لإظهار المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لكسر الجمود الحالي في المفاوضات، وأكدوا مجددا على الحاجة إلى التقيد بصرامة بالولاية الإنمائية لإعلان الدوحة الوزاري، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإعلان هونغ كونغ الوزاري، وهي جميعا تضع التنمية في لب النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٠ - وكرر الوزراء التأكيد على أن نجاح جولة الدوحة أمر أساسي لاستمرار نمو التجارة بقوة وجعل تقاسم فوائدها أكثر شمولا بالنسبة للبلدان النامية. وشددوا على أن الزراعة يجب أن تظل في صلب المفاوضات. وكرروا دعوتهم للقضاء على الإعانات التي تشوه التجارة من جانب البلدان المتقدمة النمو. إذ سيوفر ذلك نافذة لفرص النهوض بإصلاح التجارة الزراعية من أجل تخفيض تأثير أسعار المواد الغذائية على كثير من البلدان النامية، ولا سيما أشدها فقرا. وشدد الوزراء على الحاجة إلى تقديم المعونة للتجارة من أجل تعزيز لوجستيات التجارة وتحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية وقدرتها على الاستفادة من فرص التجارة، وأكدوا أيضا على أن المعونة من أجل التجارة ينبغي أن تمول تمويلا كافيا عن طريق موارد إضافية يمكن التنبؤ بها، لضمان تلبية احتياجات جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

١١ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، التي تطلب العضوية في منظمة التجارة العالمية، دون عوائق سياسية، وعلى نحو سريع وشفاف، ومع الاحترام الكامل لمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

١٢ - ورحب الوزراء بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر)، وخاصة ''اتفاق أكرا'' الذي جدد التأكيد على أهمية الأونكتاد بوصفه مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، وعلى الحاجة إلى تنفيذ ولاية الأونكتاد تنفيذا كاملا في مجال تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها، الأمر الذي لا غنى عنه للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التنمية.

١٣ - وشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة للتغلب على الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والعمل على وضع الترتيبات التي تيسر عملية نقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، لاحظ الوزراء مع القلق القيود المفروضة على الحصول على التكنولوجيا، لا سيما التكنولوجيات المتقدمة وجوانب معينة من حقوق الملكية الفكرية

المتصلة بالتجارة التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما في قطاعات مثل الصحة والتعليم.

١٤ - وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم العميق إزاء تزايد التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، حيث إن معظم البلدان النامية قد حرمت من الاستثمارات المالية على الرغم مما أنجزته من إصلاحات مختلفة ووضعته من سياسات متنوعة لتهيئة مناخ استثماري أكثر جاذبية. وغالبا ما تكون سياسات الإصلاح مقيدة بالشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. ومن الضروري نهج تدابير واعية في مجال السياسات لتيسير الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية، بما في ذلك مخططات ضمان الاستثمار، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، واتفاقات الإنتاج والتوريد، وتصنيع المواد الخام والسلع الأساسية وتسويقها محليا.

١٥ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء استمرار زيادة صافي تدفق الموارد إلى خارج البلدان النامية بسبب تزايد العجز التجاري في البلدان المتقدمة النمو وهروب رأس المال. وأعرب الوزراء عن القلق بوجه خاص من أن هذه التدفقات نحو الخارج تتجاوز بكثير في حالات عديدة الأموال المخصصة للتنمية التي يقدمها المجتمع الدولي.

١٦ - ودعا الوزراء إلى إجراء إصلاح شامل للهيكل المالي الدولي من أجل توسيع وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع المعايير. وتحقيقا لهذه الغاية، شدد الوزراء على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي بغية تعزيز مشاركة هذه البلدان بصورة فعالة في عملية صنع القرار الدولي. ولاحظوا أنه على الرغم مما بُذل من جهود متواضعة، فإن تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز لا يزال يعتبر من الشواغل المستمرة، ودعوا في هذا الصدد لإحراز المزيد من التقدم الفعال.

١٧ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء الأزمة المالية والائتمانية الحالية المتصلة بقروض المخاطرة، فضلا عن عدم الاستقرار الذي حل بالأسواق المالية مؤخرا وأثرهما السلبي على آفاق التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك حصول هذه الأخيرة على الائتمان والتمويل الضروريين. وتتطلب هذه الأزمات استجابة دولية منسقة وقوية لضمان ألا يتضرر بشدة من جراء ذلك اطراد نمو الاقتصاد العالمي والجهود الإنمائية للبلدان النامية.

١٨ - وأعاد الوزراء تأكيد الأولوية العالية التي توليها البلدان النامية لعملية تمويل التنمية باعتبارها فرصة قيمة لتأمين الدعم لرؤيتها المشتركة لمعالجة الضغوط المالية والتجارية العالمية التي تواجهها معظم البلدان النامية. ورحبوا بمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المقرر عقده في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين

الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وحث الوزراء المؤتمر الاستعراضي على متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز آليات الاستعراض والمتابعة لتحقيق الالتزامات المتعهد بها.

١٩ - وجدد الوزراء الالتزام بمواصلة المناقشة بشأن آليات مبتكرة لتمويل التنمية، وأقروا بالتقدم المحرز في هذا المجال وبقيمة استحداث طرق مبتكرة للتمويل من مصادر مختلفة من القطاعين العام والخاص، ومن جهات محلية وخارجية، من أجل زيادة مصادر التمويل التقليدية وتكملتها، ودعوا البلدان إلى النظر في المساهمة في هذا الصدد.

٢٠ - وكرر الوزراء التأكيد على الالتزام الوارد في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة لتفعيل الصندوق العالمي للتضامن، وأشاروا إلى الطلب الذي طرح في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عقد في الدوحة، قطر، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ يونيه/حزيران ٢٠٠٥، لتفعيل الصندوق العالمي للتضامن، ودعوا البلدان المانحة، والبلدان التي يمكنها القيام بذلك، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والأفراد، إلى المساهمة في الصندوق لتمكينه من بدء أنشطته ومن الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر.

٢١ - ورفض الوزراء رفضا قاطعا فرض قوانين وأنظمة ذات أثر يتجاوز حدودها المحلية وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك العقوبات الانفرادية ضد البلدان النامية، وأكدوا من جديد على الحاجة الملحة لإلغائها فورا. وشددوا على أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، ولكن تهدد بشكل خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، دعوا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وإلى عدم تطبيقها.

٢٢ - وأكد الوزراء مجددا أن القضاء على الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم. وكرروا التأكيد على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها الخاصة بها في مجال الأمن الغذائي في إطار الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر والجوع. وأشاروا إلى المبادرات الإقليمية التي اتخذها الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في هذا الصدد، بما في ذلك عقد مؤتمر القمة الرئاسي في ماناغوا، نيكاراغوا، بشأن الأمن الغذائي والسيادة، ومؤتمر القمة الأفريقي في شرم الشيخ.

٢٣ - وشدد الوزراء على أن أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية وأزمة الطاقة العالمية تشكّل تحدياً رئيسياً متعدد الأبعاد يعيق التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية العالمية وشدّدوا على أن أزمة الغذاء العالمية تشكل تحدياً خطيراً أمام مكافحة الفقر والجوع، وكذلك أمام الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والأهداف المتمثلة في خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدوا مجددا أن أزمة الغذاء العالمية تنبع من أسباب متعددة ومعقدة وأن نتائجها تتطلب استجابة شاملة ومنسقة ومستدامة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، من جانب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية. وشددوا أيضاً على الحاجة إلى وضع آليات عالمية لتكون بمثابة نظام للإنذار المبكر في مجال الأمن الغذائي لمنع تكرار حدوث أزمات الغذاء.

٢٥ - وشددوا على أن تحقيق الأمن الغذائي سيتطلب تعزيز وتنشيط قطاع الزراعة في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تمكين أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقديم المساعدة التقنية، وإتاحة سبل الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها وتبادل المعارف والخبرات. وشددوا كذلك على أن الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو وتشوهات السوق الأخرى التي تسببها هذه البلدان ألحقت ضرراً كبيراً بالقطاع الزراعي في البلدان النامية، مما يحدّ من قدرة هذا القطاع الرئيسي على المساهمة بشكل فعّال في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٢٦ - وسلّم الوزراء بأن أزمة الغذاء العالمية حادة وملحّة. وشدد الوزراء على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة، بما تتمتع به من عضوية، بدور رائد في معالجة الأزمة. ورحبوا بانعقاد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الرفيع المستوى بشأن ''الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية'' في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكرروا دعوتهم إلى جميع الجهات المانحة من منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة مساعداتها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأشد تضرراً من ارتفاع أسعار الأغذية. وأشاروا أيضا إلى مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بأزمة الغذاء العالمية، وناشدوا فرقة العمل أن تعمل، بشكل مكثف، مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الدولية ذات الصلة.

٢٧ - ورحب الوزراء بالمبادرات الرامية إلى عقد اجتماع خاص للجمعية العامة للأمم المتحدة يكُرَّس لمسألة القضاء على الفقر وللأمن الغذائي وإلى النظر في بحث مسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي قبل اختتام الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

٢٨ - وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة أن يتاح للبلدان النامية الحيز المطلوب للسياسة العامة الذي يمكنها من صياغة استراتيجياتها الإنمائية على نحو يتماشى مع السياسات والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية بحيث تعكس الأولويات الوطنية لكل بلد وظروفه الخاصة.

٢٩ - وسلّم الوزراء بأن الطبيعة العالمية لتغير المناخ تدعو إلى إقامة جسور التعاون بين جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقاً لمسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة، وقدرات كل منها، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد أن الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لا يزالان يشكّلان الإطار المركزي المتعدد الأطراف للعمل التعاوني للتصدي لتغير المناخ.

٣٠ - ولا يزال الوزراء يشعرون بقلق عميق لأن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، تواجه مخاطر متزايدة من الآثار السلبية لتغير المناخ، وشددوا كذلك على ضرورة القيام على وجه السرعة ببحث احتياجات التكيف المتصلة بهذه الآثار.

٣١ - وأكد الوزراء مجددا أنه ينبغي التنسيق بشكل متكامل بين الاستجابات لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تفادي أن تلحق آثار سلبية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة الاحتياجات المشروعة ذات الأولوية للبلدان النامية اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر. ورحبوا بالقرارات المتخذة أثناء الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المعقودة في بالي، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة للتصدي لتغير المناخ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وحثوا الدول المتقدمة النمو بوجه خاص على التعهد بالتزامات طموحة ومعززة بموجب بروتوكول كيوتو في فترات الالتزام اللاحقة. وحثوا أيضا المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية على التصدي لنتائج تغير المناخ ولا سيما من خلال رصد موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها، ومن خلال بناء القدرات، وإتاحة سبل الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها.

٣٢ - ودعا الوزراء إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والبرامج والأهداف الواردة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، ورحبوا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين بأن تستعرض، في دورتها الخامسة والستين، التقدم المحرز في

معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنفيذ.

٣٣ - وناشد الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم الكامل لدول منطقة البحر الكاريبي في جهودها الرامية إلى كسب الاعتراف الدولي بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، وذلك تسليماً بأهمية البحر الكاريبي للأجيال الحالية والمقبلة ولتراث السكان الذين يعيشون في المنطقة واستمرار رفاههم الاقتصادي، وسبل عيشهم، والحاجة الملحة إلى أن تتخذ بلدان المنطقة الخطوات الملائمة للمحافظة عليه وحمايته، بدعم من المجتمع الدولي.

٣٤ - ورحب الوزراء بنجاح الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي (مؤتمر الأطراف - ٩) الذي عقد في بون في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، ولا سيما اتخاذ قرار بوضع خطة عمل متعددة السنوات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية. وأشاروا إلى الحاجة الملحة لتلبية الأهداف الثلاثة للاتفاقية وإلى غايتهم المتمثلة في الحد من فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠، ورحّبوا بقرار مؤتمر الأطراف الذي دعا فيه إلى تنظيم مناسبة خاصة رفيعة المستوى بالتزامن مع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠.

٣٥ - وسلّم الوزراء كذلك بالتحدي الذي يشكله التصحر وتدهور الأراضي وأعربوا عن تصميمهم على دعم وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، بهدف معالجة أسباب التصحر وتدهور الأراضي، وكذلك الفقر الناجم عن تدهور الأراضي. وأشاروا إلى الخطة الاستراتيجية للسنوات العشر التي اعتُمدت مؤخراً والرامية إلى تحويل الاتفاقية إلى استجابة منهجية وعالمية النطاق للقضايا البيئية العالمية التي تؤثر على الأراضي ونظمها الإيكولوجية. وحث الوزراء المجتمع الدولي على اتخاذ مبادرات رئيسية في مجال السياسة العامة وعلى الالتزام فيما يتعلق بتحديد أولويات الاستثمار في الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي، وفقاً للظروف الوطنية، وذلك لمنع وعكس مسار تدهور الأراضي والتصحر، وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة القضاء على الفقر الجوع.

٣٦ - ورحّب الوزراء بالعرض الذي تقدمت به حكومة البرازيل بأن تستضيف، في عام ٢٠١٢، مؤتمر قمة عالمياً للتنمية المستدامة لاستعراض التقدم المحرز على مدى ٢٠ عاماً في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي

جانيرو، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٣٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء زيادة وتيرة ونطاق الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وعن حلول آثار سلبية اجتماعية واقتصادية وبيئية طويلة الأمد بالبلدان، ولا سيما البلدان النامية. وناشدوا المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة، زيادة مساعدتها للدول المتضررة بطرق منها دعم الجهود المبذولة في سبيل تعزيز قدراتها الوطنية والإقليمية لتنفيذ خطط واستراتيجيات للتأهب والاستجابة السريعة والإنعاش والتنمية. وأكد الوزراء أيضاً على أن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تقدم بناء على طلب الدول المتضررة، وشددوا مجدداً في هذا الصدد على ضرورة احترام المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية، على النحو الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

٣٨ - وسلّم الوزراء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وهي القارة الوحيدة التي لا تسير حالياً في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ودعوا إلى تنفيذ جميع الالتزامات المُتعهَّد بها، بشكل كامل وفي الوقت المناسب، وذلك لتمكين البلدان الأفريقية من الاندماج في مسيرة الاقتصاد العالمي.

٣٩ - وأكّد الوزراء مجدداً على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وشدّدوا على ضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، حث الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تلبية تلك الاحتياجات ومعالجة أوجه الضعف تلك واتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة للوفاء بالتزاماتها من خلال التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج عمل ألماتي، وبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٠ - وسلّم الوزراء بالتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً وبالاحتياجات الخاصة لهذه البلدان، ولا سيما في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وأعرب الوزراء عن دعمهم الكامل لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وفقاً للفقرة ١١٤ من برنامج عمل بروكسل، في أواخر العقد الحالي. وشدد الوزراء على أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً سوف يمثّل فرصة هامة تتيح لأقل البلدان نمواً

ولشركائها إجراء استعراض نقدي لأداء الماضي، وخصوصاً في مجالات الفشل والقصور في التنفيذ، ووضع إطار عمل استراتيجي عملي مشترك جديد للعقد المقبل لمساعدة أقل البلدان نمواً، على نحو فعّال، في جهودها الإنمائية في ظل ظروف دائبة التعقد والتغيير.

٤١ - وشدّد الوزراء أيضاً على الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من نزاعات وعلى التحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، حث الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تلبية هذه الاحتياجات والتصدي للتحديات واتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة في مجال المساعدة المالية والدعم التقني وتطوير الهياكل الأساسية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢ - ودعا الوزراء أيضا إلى مواصلة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المنخفضة الدخل من أجل تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة وتشجيع وتعزيز الشراكات وترتيبات التعاون على جميع الصُعد.

٤٣ - ودعا الوزراء إلى مواصلة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المتوسطة الدخل، بوسائل منها المساعدة التقنية الموجهة والكبيرة وتشجيع الشراكات الجديدة وترتيبات التعاون، بما في ذلك الترتيبات الثنائية، وكذلك العمل في منتديات متعددة الأطراف وإقليمية ودولية مختصة دعما للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بالمؤتمر الوزاري الدولي الثالث المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل الذي عُقد في ويندهوك، ناميبيا، في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٤٤ - ورحب الوزراء بمبادرة حكومة الفلبين المتعلقة باستضافة المنتدى العالمي الثاني المعني بالهجرة والتنمية المقرر عقده في مانيلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وحثوا بقوة جميع البلدان على تعزيز حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأكدوا مجدداً على تصميمهم على مواصلة تناول التحديات والفرص التي تمثلها الهجرة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد.

٤٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم بشأن سرعة التوسع الحضري؛ وأكدوا من جديد على التزامهم بالنظر في اتباع نهج معزز إزاء تحقيق ''مبادرة المدن بلا أحياء فقيرة'' المشار إليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عن طريق تطوير الأحياء الفقيرة الحالية، وتحسين سبل الوصول إلى المياه والصرف الصحي، ووضع سياسات وبرامج، وفقا للظروف الوطنية، لتفادي نمو أحياء فقيرة في المستقبل؛ ودعوا، في هذا الصدد، الجهات المانحة الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية إلى دعم جهود البلدان النامية بجملة أمور منها زيادة المساعدة المالية الطوعية.

٤٦ - وأكد الوزراء من جديد على دعمهم القوي للأمم المتحدة وجميع الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز قدرتها على تنفيذ ولاياتها بالكامل وضمان إنجاز جميع البرامج بفعالية، ولا سيما في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأن شرعية واستمرارية أي تدابير للإصلاح إنما تتوقف في النهاية على موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأكد الوزراء على أن التدابير الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب للطابع الحكومي المشترك والمتعدد الأطراف والدولي الفريد الذي تتسم به الأمم المتحدة.

٤٧ - وسلّم الوزراء بالحاجة إلى التقيد، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمبادئ حسن إدارة الشؤون العامة والممتلكات العامة والعدالة والمسؤولية والمساواة أمام القانون وضرورة ضمان النزاهة، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة ونبذ الفساد؛ ودعوا في هذا الخصوص إلى التعاون الدولي والمساعدة التقنية بطرق شتى، منها منظومة الأمم المتحدة، دعما للجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، تماشيا مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ودعوا أيضا الدول الأعضاء إلى العمل على الكشف عن التدفقات المالية المرتبطة بالفساد وتتبعها وتجميد الأصول المتأتية من الفساد أو توقيع الحجز عليها وإعادة هذه الأصول، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وشجعوا على تعزيز بناء القدرات البشرية والمؤسسية في هذا الصدد.

٤٨ - وأكد الوزراء من جديد على أهمية الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، الذي تضع الجمعية العامة من خلاله التوجهات الأساسية للسياسة العامة على نطاق المنظومة في مجال التعاون الإنمائي وطرائق التنفيذ على الصعيد القطري. وأكد الوزراء من جديد أيضا على أن هذا الاستعراض الشامل ينبغي أن يحدد مسار عمل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، وألاّ تلغيه عمليات أخرى أو تسبقه.

٤٩ - ورفض الوزراء رفضا باتا محاولات تسييس الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وشددوا على أهمية مبدأي الحياد والنزاهة في تقديم المساعدة الإنمائية.

٥٠ - وأكد الوزراء على أنه لا بد من احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في جميع أنحاء عمليات الإصلاح، بصرف النظر عن اشتراكات فرادى الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة. وتعد ترتيبات الإدارة وعملية صنع القرار التي تتم من خلال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية

والهيئات الفرعية، مسؤولية الدول الأعضاء وحدها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأيدوا الدور الذي تقوم به الدول الأعضاء، من خلال اللجان الرئيسية ذات الصلة بالجمعية العامة، في النظر في مسائل الميزانية والمسائل الإدارية.

٥١ - وأكد الوزراء من جديد على مبدأ ''القدرة على الدفع'' بصفته المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة، ورفضوا تبعا لذلك تحديد أسقف مصطنعة أثناء وضع جدول الأنصبة المقررة.

٥٢ - وأعرب الوزراء عن دعمهم الراسخ للدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة وهيئاتها الحكومية الدولية وأفرقة الخبراء ذات الصلة، في مجالات التخطيط والبرمجة ووضع الميزانية والرصد والتقييم.

٥٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة ألاّ تهدد الاستقرار المالي للأمم المتحدة تدابير تحكمية. وشددوا على أن أية جهود تبذل لاستخدام المساهمات المالية من أجل الحث على الأخذ بمقترحات معينة ستؤدي إلى نتائج عكسية وتشكل انتهاكا لالتزامات الدول الأعضاء بتوفير الموارد اللازمة للمنظمة، وفقا لما كرسه ميثاق الأمم المتحدة، وعملا بمبدأ القدرة على الدفع.

٥٤ - وأكد الوزراء بشدة مجددا على الالتزام القانوني لجميع الدول الأعضاء بأن تتحمل نفقات المنظمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وحثوا جميع الدول الأعضاء على أن تدفع أنصبتها المقررة كاملة وفي وقتها وبدون قيد أو شرط. وأكدوا أيضا على أن الصعوبات الخاصة والفعلية التي تواجهها بعض البلدان النامية وتمنعها من الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل مؤقت ينبغي أن تؤخذ تماما في الاعتبار، وضرورة أن تستجيب قرارات الجمعية العامة بشأن بند ''جدول الأنصبة المقررة'' من بنود جدول الأعمال لمثل هذه الصعوبات.

٥٥ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في تشجيع التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية أمر أساسي للتصدي للتحديات الراهنة والمقبلة والاستجابة للفرص التي تتيحها عملية العولمة. ورأوا أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تحسين إمكاناتها وقدراتها، ورحبوا، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الدور المحوري للأمم المتحدة بالكامل في التنمية.

٥٦ - وشدد الوزراء على أهمية ضمان تقيد الأمانة العامة بأعلى معايير المساءلة والشفافية والنزاهة والسلوك الأخلاقي. وعليه، حثّ الوزراء الأمين العام على تحديد معايير المساءلة في المنظمة، ووضع آليات مساءلة واضحة أمام الجمعية العامة، باعتبارها مسألة ذات أولوية، واقترحوا بارامترات لتطبيق المساءلة وأدوات لإنفاذها على نحو صارم.

٥٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تدني حصة البلدان النامية في نظام المشتريات لمنظومة الأمم المتحدة. وشددوا على أن مشتريات الأمم المتحدة ينبغي أن تستند إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية. وشددوا كذلك على أنه ينبغي أن تكون قائمة الموردين إلى الأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة.

٥٨ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى الشفافية وإلى آليات واضحة في عملية التوظيف، وإلى زيادة تمثيل البلدان النامية في الأمانة العامة، لا سيما في صفوف الرتب العليا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل.

٥٩ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى الانسحاب الفوري لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل حتى خط حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وأعادوا التأكيد على دعمهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، مستهدفة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا التأكيد أيضا، في هذا السياق، على دعمهم لمبادرة السلام العربية، التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت، وجددها مؤتمر القمة العربي في الرياض في آذار/مارس ٢٠٠٧، ومؤتمر القمة العربي في دمشق في آذار/مارس ٢٠٠٨، ولجميع المساعي الإيجابية المبذولة في هذا الصدد، بما فيها مؤتمر أنابوليس المعقود في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٦٠ - وأدان الوزراء الحملة العسكرية الإسرائيلية الجارية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي أسفرت عن خسائر في أرواح المدنيين وعن تدمير واسع النطاق للممتلكات والبنى الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية. وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء التدهور المتزايد في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة المحاصر، وذلك نتيجة للممارسات الإسرائيلية غير المشروعة، بما فيها التشييد غير المشروع للمستوطنات والجدار الفاصل وشق الطرق الالتفافية وفرض الإغلاقات. وناشدوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكف فورا عن اتخاذ أي تدابير غير مشروعة تضر بالاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع في جميع أنحاء الأرض المحتلة وإليها ومنها، وأن تفرج عن جميع إيرادات الضرائب المتبقية في حوزتها والواجب تسديدها إلى السلطة الفلسطينية، وأن تقدم تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقتها بالممتلكات والمؤسسات والبنى الأساسية

الفلسطينية. وكرروا مناشدة المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية إلى الشعب الفلسطيني الذي يحتاجها حاجة ماسة في هذه الفترة العصيبة.

٦١ - وأعرب الوزراء عن دعمهم للمساعدة في جهود إزالة الألغام والقنابل العنقودية في جنوب لبنان. كما أعربوا عن بالغ قلقهم إزاء نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ما تبقى من عمليات إزالة الألغام والتخلص من الألغام والذخائر العنقودية في جنوب لبنان، ودعوا الجهات المانحة الدولية ومنظومة الأمم المتحدة لتوفير الموارد المالية الكافية والمناسبة إلى مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان لتمكينه من أداء مهمته. ودعا الوزراء إسرائيل إلى تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط والمعلومات المتعلقة بمواقع الألغام الأرضية التي زرعتها في جنوب لبنان إبان احتلالها له وخلال عدوانها على لبنان في عام ٢٠٠٦، وإلى تقديم المعلومات عن مواقع القصف بالقنابل العنقودية التي تعيق تنمية جنوب لبنان وإعماره، وتمنع استغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة لأغراض الزراعة. وطلب الوزراء من إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها عن زرع الألغام الأرضية واستخدام القنابل العنقودية في جنوب لبنان، وأن تتحمل تكاليف إزالتها، بالإضافة إلى تقديم تعويضات للبنان عن أي خسائر نجمت عنها، ولاستصلاح المناطق المتضررة في جنوب لبنان لاستخدامها لأغراض إنتاجية.

٦٢ - وأيد الوزراء حق لبنان غير القابل للتصرف في استخدام مياهه وفقا للقانون الدولي، وخاصة لضمان تلبية احتياجات سكانه في المناطق والقرى المحررة. ودعوا إسرائيل إلى وقف انتهاكاتها الجوية للسيادة اللبنانية وغيرها من الانتهاكات التي تضر ضررا بالغا بالحالة الأمنية التي تعد عاملا حاسما في تعزيز الاقتصاد والسياحة.

٦٣ - وكرر الوزراء التأكيد على الأهمية المتزايدة للتعاون بين بلدان الجنوب، ودعوا إلى بذل جهد أمضى عزما لتعميق التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيزه، بما في ذلك التعاون الثلاثي، مع مراعاة أن هذا التعاون ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب. وأكد الوزراء مجددا على دور التعاون بين بلدان الجنوب في السياق العام لتعددية الأطراف، بوصفه عملية مستمرة ذات أهمية حيوية للتصدي للتحديات التي تواجه الجنوب. وأكدوا في هذا السياق على ضرورة إعادة صياغة الهيكل الدولي الحالي للتعاون الإنمائي، ورحبوا بعقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٩، الذي ينبغي أن يعقد على أعلى مستوى ممكن، بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات. ورحب الوزراء في هذا السياق باعتماد الإطار الرابع للتعاون بين بلدان الجنوب.

٦٤ - ورحب الوزراء بتوافق آراء ياموسوكرو الذي يجسد النتيجة التي انتهت إليها الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، التي عقدت في كوت ديفوار في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وخاصة إطلاق برنامج تنمية الجنوب، وصندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية. وأشاد الوزراء بحكومة كوت ديفوار لاستضافتها هذا الاجتماع الناجح في ياموسوكرو وأعربوا عن امتنانهم العميق لما لمسوه من ترتيبات ممتازة واستقبال حار وحفاوة بالغة.

٦٥ - ورحب الوزراء في هذا السياق بما تضمنه توافق آراء ياموسوكرو من إطار مفاهيمي للتعاون بين بلدان الجنوب ومن مجموعة مبادئ يقوم عليها هذا التعاون، وأكدوا في هذا الصدد على العوامل التالية التي ينبغي أن توجه مجموعة الـ ٧٧ أثناء عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب:

(أ) يعد التعاون بين بلدان الجنوب مسعى مشتركا لشعوب وبلدان الجنوب ويجب تحقيقه بوصفه تعبيرا عن التضامن بين بلدان الجنوب واستراتيجية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي لبلدان الجنوب ولاعتمادها على الذات استنادا إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها؛

(ب) يجب أن تتولى بلدان الجنوب توجيه التعاون بين بلدان الجنوب وجدول أعماله؛

(ج) يجب ألا ينظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب. ويجب ألا يكون تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب تدبيرا يتخذ لمواجهة تراجع اهتمام العالم المتقدم النمو بمساعدة البلدان النامية؛

(د) يجب ألا يتم تحليل وتقييم التعاون بين بلدان الجنوب باستخدام ذات المعايير المستخدمة فيما يخص العلاقات بين الشمال والجنوب؛

(هـ) ينبغي ألا ينظر إلى المساهمات المالية المقدمة من البلدان النامية الأخرى على أنها مساعدة إنمائية رسمية مقدمة من هذه البلدان إلى غيرها من بلدان الجنوب. فهذه المساهمات ليست سوى تعبير عن التضامن والتعاون نابع من التجارب المشتركة والتعاطف المتبادل؛

(و) التعاون بين بلدان الجنوب برنامج إنمائي يستند إلى مقدمات وشروط وأهداف ترتبط ارتباطا نوعيا بالسياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية وباحتياجاتها

وتطلعاتها. ويستحق التعاون بين بلدان الجنوب أن يعزز بطريقة خاصة به مستقلة وقائمة بذاتها؛

(ز) يستند التعاون بين بلدان الجنوب إلى شراكة وتضامن متينين وأصيلين وواسعي النطاق؛

(ح) يستند التعاون بين بلدان الجنوب إلى المساواة التامة والاحترام والنفع المتبادلين؛

(ط) يحترم التعاون بين بلدان الجنوب السيادة الوطنية في سياق المسؤولية المشتركة؛

(ي) يسعى التعاون بين بلدان الجنوب إلى تعزيز تعددية الأطراف في الترويج لنهج ذي منحى عملي إزاء تحديات التنمية؛

(ك) يشجع التعاون بين بلدان الجنوب على تبادل أفضل الممارسات والدعم بين البلدان النامية في سعيها المشترك إلى بلوغ أهدافها الإنمائية العريضة (ويشمل ذلك جميع جوانب العلاقات الدولية لا مجرد المجالات الاقتصادية والتقنية التقليدية)؛

(ل) يستند التعاون بين بلدان الجنوب إلى اعتماد البلدان النامية الجماعي على الذات؛

(م) يسعى التعاون بين بلدان الجنوب إلى تمكين البلدان النامية من أداء دور أكثر نشاطا في عمليات رسم السياسات وصنع القرارات على الصعيد الدولي، دعما لجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

(ن) ترتكز طرائق وآليات تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على التعاون والتكامل على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي وكذلك على التعاون المتعدد الأطراف.

٦٦ - وذكّر الوزراء بطلب رؤساء الدول والحكومات في قمة الجنوب الثانية، التي عُقدت في الدوحة بقطر في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ”إلى الأمين العام القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، باتخاذ تدابير ملموسة لزيادة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ككيان مستقل وجهة وصل للتعاون بين الجنوب والجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة على النحو الذي أكد عليه من جديد قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بغية تمكين هذه الوحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل، وخاصة عن طريق حشد الموارد من أجل النهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي“.

٦٧ - ورحّب الوزراء بما نفّذته بعض بلدان مجموعة الـ ٧٧، بما فيها البلدان المشتركة في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، من مبادرات تعاونية وبما قدمته من مساهمات مالية كبيرة من منطلق التضامن بين الدول واستنادا إلى مبادئ الصداقة فيما بينها. كما رحبوا بمبادرات قام بها أعضاء آخرون في مجموعة الـ ٧٧ بشأن تقديم مساهمات مالية في قطاع الطاقة، تشمل مساهمات تتعلق بالطاقة المتجددة. وشجعوا في هذا الصدد الدول الأعضاء على أن تنظر في مساندة آليات التعاون والمشاركة فيها، بما في ذلك على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي ذي الصلة، حسب الاقتضاء.

٦٨ - ورحب الوزراء بالعرض السخي والاستعدادات الجارية فيما يخص المنتدى الوزاري المعني بالمياه، المزمع عقده في مسقط، بسلطنة عمان، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٦٩ - ورحب الوزراء بالخاتمة الناجحة للمؤتمر الوزاري الخامس عشر لحركة عدم الانحياز الذي عُقد يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في طهران بجمهورية إيران الإسلامية والذي عالج طائفة من الشواغل والاهتمامات الأساسية للبلدان النامية.

٧٠ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الخبراء المعنية بصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والتعاون التقني بين البلدان النامية، الوارد في الوثيقة G-77/AM(XX)/2008/2، وأيدوا ما تضمنه من توصيات. وأشاد الوزراء برئيس لجنة الخبراء على التزامه الثابت، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي أحرزتها لجنة الخبراء، ودعوا الدول الأعضاء إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات الذي سيعقد في نيويورك في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧١ - ووافق الوزراء على البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، الوارد في الوثيقة G-77/AM (XX)/2008/4، بصيغته المقدمة من رئيس مجموعة الـ ٧٧، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تدفع الاشتراكات المستحقة عليها بعد على بذل جهود خاصة لدفعها.

٧٢ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم العميق لأنتيغوا وبربودا على ما أظهرته من قيادة قديرة وما قامت به من عمل ممتاز وما بذلته من جهود لا تكل بوصفها البلد الذي يرأس مجموعة الـ ٧٧ في عام ٢٠٠٨. وأشاد الوزراء أيضا بالعمل الكفؤ لأمانة مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك وبدعمها القيِّم المستمر للبلد الذي يتولى رئاسة المجموعة وللدول الأعضاء.

٧٣ - ورحب الوزراء بانتخاب جمهورية السودان لرئاسة مجموعة الـ ٧٧ في عام ٢٠٠٩.